

Distr.: General  
17 March 2009

# الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون  
البند ٥٣ (ب) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/63/418/Add.2)]

### ٢٣١/٦٣ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٧/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٤٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢١٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المتعلقة بالتعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(١)</sup> وتوافق آراء مونيتري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(٢)</sup> وخطوة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")<sup>(٣)</sup>،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٤)</sup> وإلى القرار ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونيتري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

**وإذ تسلم** بأن التصنيع محرك أساسي للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها إيجاد العمالة المنتجة وإدراج الدخل وتسهيل الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية،

**وإذ تؤكد** أهمية التعاون الدولي على تشجيع إيجاد أنماط عادلة ومستدامة للتنمية الصناعية،

**وإذ تسلم** بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، بما فيها القطاع الخاص، في تعزيز العملية الدينامية لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية المنافع التي يحققها الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية، وإذ تسلم أيضاً، في هذا الصدد، بأن تهيئة بيئة محلية مؤاتية أمر حيوي لتعبئة الموارد المحلية وزيادة الإنتاجية والحد من هروب رأس المال وتشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وبأن المجتمع الدولي ينبغي أن يدعم الجهود الرامية إلى تهيئة تلك البيئة،

**وإذ تسلم أيضاً** بأهمية نقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها، إلى البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي في السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

**وإذ تلاحظ** أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية منحت جائزة مستثمر أفريقيا لعام ٢٠٠٧ من فئة "أفضل مبادرة دعماً لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم"،

**وإذ تحيط علماً** بالدور المهم الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تنمية القطاعين العام والخاص ونمو الإنتاجية وبناء القدرات التجارية والمسؤولية الاجتماعية للشركات وحماية البيئة وكفاءة استخدام الطاقة وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة،

١ - **تحيط علماً** بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية<sup>(٥)</sup>؛

٢ - **تؤكد من جديد** أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته الصناعية وأن الجهود الوطنية ينبغي أن تستكمل ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية في البلدان النامية؛

(٥) A/63/309.

٣ - تؤكد من جديد أيضا الإسهام الجوهرى للتنمية الصناعية فى النمو الاقتصادى المطرد والتنمية الاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤ - تشدد على أهمية توليد الثروة للحد من الفقر ومن أجل تحقيق النمو لصالح الفقراء، وبخاصة فيما يتصل بالمرأة، من خلال تنمية وتعزيز القدرات الإنتاجية فى البلدان النامية والبلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنمية القطاعين العام والخاص وتنظيم المشاريع وعن طريق المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم ورفع مستوى المؤسسات التجارية والتدريب والتعليم وتعزيز المهارات وتهيئة بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها، وتدفع الاستثمارات والمشاركة فى سلاسل الإمداد العالمية؛

٥ - تبرز ضرورة اتخاذ تدابير وطنية ودولية مؤاتية للتصنيع فى البلدان النامية والبلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتحث جميع الحكومات على وضع وتنفيذ سياسات من شأنها أن تؤدي إلى إقامة قطاع صناعى دينامى بوسائل، منها تنمية القطاعين العام والخاص ونشر التكنولوجيا السليمة بيئيا والناشئة وتشجيع الاستثمار وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق؛

٦ - تدعو إلى مواصلة استعمال المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية الصناعية المستدامة وزيادة كفاءة وفعالية استخدام موارد المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون فى مجال التنمية الصناعية بين البلدان النامية ومع البلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٧ - تبرز أهمية تعبئة الموارد من أجل التنمية الصناعية المستدامة على المستوى القطرى؛

٨ - تدعو إلى مواصلة استعمال جميع الموارد الأخرى، بما فيها الموارد الخاصة والعام والأجنبية والمحلية، من أجل التنمية الصناعية فى البلدان النامية وفى البلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٩ - تسلم بالدور الرئيسى الذى تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فى تعزيز التنمية الصناعية المستدامة وفى التعاون فى ميدان التنمية الصناعية، وترحب بالتركيز المتزايد لبرامج المنظمة على ثلاث أولويات مواضيعية هى الحد من الفقر من خلال الأنشطة المنتجة، وبناء القدرات فى مجال التجارة، والبيئة والطاقة؛

١٠ - تهيب بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اتخاذ التدابير المناسبة من أجل التنفيذ التام لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛

١١ - تسلم بأن أزمة الغذاء الحالية تشكل تحدياً خطيراً ومعقداً يضر بفقراء العالم، وتتطلع إلى إجراء المناقشات بشأن أفضل السبل التي يمكن لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تسهم بها في إيجاد حل لهذه الأزمة على نطاق المنظومة وتقديم تقرير عن ذلك؛

١٢ - تؤكد أهمية تنمية الصناعات الزراعية والحد من خسائر ما بعد الحصاد بوسائل، منها إدخال التكنولوجيا المحسنة وزيادة تجهيز المنتجات الزراعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتشجع الأطراف المشاركة في المناقشات الجارية في فيينا على النظر في أفضل السبل التي يمكن لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تسهم بها في تحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك المناقشات الهادفة إلى المساعدة على تحقيق الأمن الغذائي العالمي؛

١٣ - تلاحظ تأكيد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز قدراتها على المشاركة في التجارة الدولية بتنمية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم وبمساعدها على الوفاء بالمعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والعمليات؛

١٤ - ترحب بالتعاون المتزايد الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجان الإقليمية، وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى الاستمرار في بناء وتعزيز شراكها مع المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ذات الولايات والأنشطة المتكاملة، بهدف تحقيق قدر أكبر من الفعالية والأثر الإنمائي وتعزيز تزايد الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

١٥ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز الإنتاج المستدام والسليم بيئياً، بوسائل تشمل برامجها للإنتاج الأنظف وإدارة المياه المستعملة في الصناعة والكفاءة في استعمال الطاقة في الصناعة واستعمال الطاقة المتجددة في أغراض الإنتاج، وبخاصة في المناطق الريفية؛

١٦ - تحيط علماً بزيادة تأكيد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على التعاون بين بلدان الجنوب، بما فيه التعاون الثلاثي، وتشجع المنظمة على إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التعاون الصناعي بين البلدان النامية بوسائل، منها مراكزها للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب ومن خلال تشجيع مختلف أنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتبادل

الخبرات في مجال تنمية القطاعين العام والخاص، بما في ذلك على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري فيما يتعلق بالتنمية الصناعية؛

١٧ - **ترحب** بدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(٦)</sup> وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي، بما فيها الخطة الأفريقية لصناعة المستحضرات الصيدلانية، بهدف مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا، بطرق منها دور المنظمة بوصفها الجهة التي تدعو إلى عقد اجتماعات التشاور الإقليمية لمجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

١٨ - **تسلم** بأهمية التنمية الصناعية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، وبخاصة من خلال أنشطة توفير فرص العمل والإمداد بالطاقة، وتشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على المساعدة في هذه الجهود في حدود ولايتها، عند الاقتضاء، بوسائل منها تقديم المساعدة في تنفيذ استراتيجيات بناء السلام المتكاملة التي تضعها لجنة بناء السلام؛

١٩ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تطوير قدرتها بوصفها منتدى عالميا وفقا لولايتها، بهدف القيام، في سياق عملية العولمة، بتعزيز فهم مشترك لمسائل القطاع الصناعي العالمية والإقليمية وأثرها في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

(٦) A/57/304، المرفق.